الامتيازات النفطية في مناقشات مجلس النواب العراقي ١٩٥٠-١٩٥٤

*م. د. غصون مزهر حسين

الملخص

يتناول البحث قضية مهمة وحيوية في حياة الشعب العراقي ماضيا وحاضرا الا وهي قضية النفط وأمتيازاته ، وموقف النخبة السياسية من منح هذه الامتيازات الى الشركات النفطية الاجنبية والظروف التي منحت فيها والدعوة الى تعديل الامتيازات لغرض زيادة الفائدة التي تعود على العراق من نفطه وخاصة بعد المتغيرات التي حدثت في العالم واتساع السوق النفطية وأرتفاع اسعاره ، مما دفع الدول النفطية الى تعديل الامتيازات الممنوحة باتفاقيات جديدة تسمى مناصفة الارباح ، وهذه تعد نقلة نوعية في مصلحة الشعوب النفطية .

لذا كانت المطالبات المستمرة من قبل نواب الشعب العراقي المنتخبين في مجلس النواب بتعديل هذه الامتيازات أسوة بالدول المنتجة الاخرى لغرض استغلال المبالغ الكبيرة التي ستعود على الحكومة في المساهمة في رفع المستوى المعاشي للفرد العراقي وزيادة الدخل القومي ، لهذا كان لتعديل الامتيازات النفطية والمطالبة بذلك حيز كبير في مناقشات مجلس النواب العراقي وفي مختلف المناسبات ، كوسيلة للضغط على الحكومة للاسراع في مفاوضاتها مع الشركات النفطية لتعديل الامتيازات وأقرار اتفاقية جديدة تحقق المنفعة للشعب وتوفر الامكانيات المادية للدولة للمساهمة في عملية البناء والاعمار وخاصة بسبب الحاجة الماسة الى البنى التحتية والخدمات الضرورية لرفع مستوى معيشة الشعب العراقي.

* مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية/الجامعة المستنصرية

E – mail : Dr.ghsoon_mezher@yahoo.com

Abstract

This paper deals with important and vital issue in the lives of the Iraqi people, past and present, but an issue of oil and privileges, and the position of the political elite of granting these privileges to foreign and circumstances oil companies that were granted and the call to edit privileges for the purpose of interest rate increase that accrue to Iraq of its oil, especially after the changes that have occurred and breadth of the world's oil market and high oil prices, prompting the oil-producing countries to adjust the privileges granted new agreements called the profits equally, and this is a quantum leap in oil peoples interest.

So was the constant claims by the deputies of the Iraqi people elected in the House of Representatives to amend these privileges like producing other States for the purpose of exploiting the large amounts that accrue to the government in contributing to raising the standard of living of the Iraqi people and increase national income, for this was to modify the oil concessions and prompted a large space in Iraqi Council of Representatives discussions in various occasions, as a means to pressure the government to speed up the negotiations with the oil companies to modify privileges and approve a new agreement that meets the benefit of the people and provide the financial resources of the state to contribute to the process of construction and reconstruction, especially because of the urgent need for infrastructure and services necessary to raise the living standards of the Iraqi people level.

المقدمة

يُعد موضوع النفط العراقي واحداً من ابرز القضايا الساخنة على الساحة العراقية منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة وحتى الوقت الحاضر، لذا كان النفط من ابرز اسباب الصراع الدولي منذ اواخر القرن التاسع عشر ، وبعد الحرب العالمية الثانية، شهدت دول العالم الثالث، ومن ضمنها العراق تحولات مهمة ابرزها تطور مواقف القوى الوطنية المطالبة بحقوق الشعب المنهوبة .

أن الاوضاع السيئة التي مر بها العراق خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وبعدها و الازمة الاقتصادية الخانقة التي مر بها الاقتصاد العراقي ساهمت في تنمية الوعي الوطني لحقوق العراق النفطية وبخاصة من قبل الاحزاب السياسية التي تأسست عام ١٩٤٦، حيث دعت هذه الاحزاب الى تصفية الشركات النفطية الاحتكارية المستغلة لهذه الثروة العملاقة ، كما أن التعديلات التي اجرتها الدول المجاورة على امتيازاتها النفطية الممنوحة للشركات الاجنبية مثل السعودية وايران والكويت ، وتجربة التأميم التي قام بها رئيس وزراء إيران الدكتور محمد مصدق عام ١٩٥١، ومطالبة الاحزاب والصحف الوطنية، خلقت تياراً قوياً داخل البرلمان العراقي للمطالبة اما بتحسين شروط الامتيازات لمصلحة العراق او لالغائها نهائياً وتأميم النفط العراقي ، لهذا كانت لقضية النفط بوصفه المورد الرئيسي لميزانية العراق مساحة واسعة في مناقشات مجلس النواب العراقي وخاصة في الفترة موضوع البحث .

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن امتيازات النفط في العراق

١ - منح الامتيازات النفطية

يُعد ظهور الامتيازات ثمرة الصراع النفطي الاستعماري منذ اكتشاف اهمية النفط في جميع المجالات الصناعية ومجالات الطاقة المختلفة من قبل الدول الاجنبية الكبرى ، وعليه فأنها تبدأ بقيام بعثة خبراء من البنك الالمانى في البحث التمهيدي عن النفط في ولايتي الموصل وبغداد عام ١٨٧١ واعقبها بعثة اخرى عام ١٩٠١ ، وعلى الرغم من عدم اكتشافه تجارياً الا انها اكدت

وجوده فيها ، و كانت اتفاقية خط سكة حديد بغداد- برلين تعد اول خطوة في سبيل الحصول على امتياز لاستغلال النفط العراقي من السلطان العثماني خاصة بعد ان ضم السلطان العثماني مساحات مهمة من اراضي العراق ذات الاحتمالات النفطية الهامة الى خزينته الخاصة ؛ في عام ١٩٠٤ حصل البنك الالمانى (شركة سكة حديد بغداد) على امتياز استغلال النفط العراقي بشرط مباشرة البحث فورا ، الا انه الغي عام ١٩٠٦ لعدم قيام البنك الالمانى بالبحث لانشغاله بمشروع سكة حديد بغداد- برلين .^(١)

كما ان محاولات الانكليز (شركة النفط العثمانية) استمرت من اجل الحصول على امتياز استغلال النفط العراقي حتى حدوث الانقلاب الدستوري في تركيا عام ١٩٠٨ فتوقفت محادثات النفط وفي عام ١٩١٠ تأسس البنك الاهلي التركي برؤوس اموال انكليزية لتمويل مشروعاتها في الاراضي التي كانت خاضعة للسيادة العثمانية ،وبذلك حصلوا على نصيب مهم من نفط العراق ،وفجأة قفزت الولايات المتحدة الامريكية على مسرح الاحداث للمنافسة على نفط العراق وحصلوا على موافقة السلطان بإعطائهم حق التنقيب على جانبي الخط الحديدي المار بين مدينتي كركوك والموصل ، لذا اصبحت ولاية الموصل نقطة صراع واضحة بين الاطراف المتنازعة على نفط العراق والسيطرة عليه ، لذا سعى الالمان والانكليز الى توحيد جهودهما لإيقاف الزحف الامريكى لذا شكلوا (شركة نفط تركيا المحدودة) فكان للألمان ربع مجموع اسهمها ،أما الانكليز فقد استأثروا بحصة الأسد ، حيث كان الانكليز المتحكمون والمسيطرون على تسيير شؤون الامتيازات في العراق .^(٢)

وقد حصلت الشركة التركية للنفط في ١٤ اذار ١٩٢٥ على امتياز للنفط في العراق مدته ٧٥ سنة واعطتها الحكومة العراقية ذلك الامتياز مقابل تنازل تركيا عن الموصل وعدم المطالبة بها ،وكانت مساحة الامتياز(١٩٢ الف ميلا) في ولايتي بغداد والموصل ، ثم عدل عام ١٩٣١ وزاد من منطقة الامتياز الى (٣٣٢ الف ميل شرقي دجلة) واعفيت الشركة من الضرائب وكانت عائدات العراق (اربع شلنات ذهبية) عن كل طن^(٣) ، وكذلك دفع (٤٠٠ الف ليرة

انكليزية ذهباً) كإيجار مقطوع سنويا وغيرت الشركة اسمها الى شركة نفط العراق وانشأت الشركة خطي انابيب احدهما ينتهي في طرابلس على البحر الابيض المتوسط والثاني في حيفا ، وفي تشرين الثاني من عام ١٩٤٩ تم فتح احد الخطين بين كركوك وطرابلس اما خط حيفا فقد توقف العمل فيه في المفرق في الاردن بسبب قيام الكيان الصهيوني.^(٤)

اعطت الحكومة العراقية في ١٤ ايار ١٩٢٦ حقوق الامتياز لشركة النفط الانكليزية - الفارسية وكان اجل هذا الامتياز (٦٠ عاما) واستبدلت حصة الحكومة من ١٦% من ارباح الشركة الى (اربع شلنات ذهب) للطن الواحد ، وكانت الشركة قد تعهدت بزيادة الانتاج حتى تسد الحاجة المحلية لكن الشركة اكدت بإنتاجها ما يغطي حاجة مصرفى الوند الصغير الذي اقامته في منطقة الامتياز عام ١٩٢٧^(٥)، وفي عام ١٩٣٨ حصلت شركة نفط البصرة وهي احدى الشركات التابعة لشركة نفط العراق على عقد امتياز للتنقيب عن النفط في مناطق العراق التي لم تشملها الامتيازات السابقة وكانت مماثلة لغيرها من الامتيازات ، الا ان عملها بقي ضئيلا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ثم اكتشف في عام ١٩٤٩ حقل نفط الزبير وبدا الضخ في كانون الاول عام ١٩٥١.^(٦)

وهكذا اصبح العراق ميدانا لامتيازات الشركات المؤتلفة (البريطانية ، الهولندية ، الامريكية ، الفرنسية) وبنفس التجمع الحاصل في شركة نفط العراق ، ان عقد امتيازات النفط تم في ظروف كان العراق خلالها بلدا محتلا خاضعا للانتداب البريطاني ولم يكن يتمتع بحريته الكاملة ، وقد فرضت عليه هذه الامتيازات فجاءت على هيئة معاهدات بين طرفين غير متكافئين ، صيغت لمصلحة الشركات فقط بالدرجة الاولى ، ان تلك الامتيازات كانت تحول او تنقل الى الشركات ملكية الثروات النفطية العراقية وتضعها تحت تصرفها الكامل من غير ان تعطي العراق اي فرصة او اية حقوق للأشراف على ثروته النفطية .

أن الشركات النفطية الاحتكارية العالمية قد سمحت في ظروف الوثبات والثورات الوطنية بحدوث بعض التعديلات وقبول بعض التنازلات كتعديل

الاتفاقيات لضمان انصبة متزايدة من الدخل المتأتي عن العمليات النفطية ، فكانت تتلاعب بالحسابات والانتاج والاسعار ، كما انها كانت بمثابة دولة داخل دولة حيث ان الشركات صاحبة الامتيازات لا تخضع للقضاء العراقي المحلي واعطائها الصفة الدولية والاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية على كل ما تستورده .

٢ - ظهور مبدأ مناصفة الارباح

أن الظروف التي اعقبت الحرب العالمية ووجود عوامل متعددة أقواها التنافس الانكليزي - الامريكي الذي ابتداء بتطبيق مبدأ مناصفة الارباح في السعودية عام ١٩٥٠ ، ثم تأميم النفط الايراني في عهد الدكتور مصدق (١٥ اذار ١٩٥١) ، والضجة التي قامت حوله ونهايته بالفشل عام ١٩٥١ وعقد اتفاقية مناصفة الارباح في الكويت ، وقد ادى التطور البطيء في صناعة النفط بالنسبة الى غيرها من دول الخليج العربي ، الى اثاره اعتراضات شديدة من جانب الجماهير والنواب في مجلس النواب العراقي والمطالبة بزيادة الانتاج والارباح . وعند دراسة حصة العراق من عوائد النفط يظهر جليا نشاط الشركات في استنزاف ثروات العراق ، حيث كانت حصة العراق من نفطه بموجب الاتفاقيات المعقودة مع الشركات هي (٤ شلنات او ٢٠٠ فلس) لكل طن من النفط ثم اصبحت (٦ شلنات او ٣٠٠ فلس) في عام ١٩٥١ وخلال (١٦ عام) وبالتحديد من عام ١٩٣٤ بدأ النفط يتدفق الى البحر المتوسط حتى عام ١٩٥٠ لم يستلم العراق سوى (١٠٠ مليون دولار) في حين كان صافي ربح الشركات النفطية لنفس المدة (٨٠٠ مليون دولار).^(٧)

وفي تلك الفترة كما ذكرنا اخذت الشركات الامريكية بتعميم مبدأ مناصفة الارباح في امتيازاتها في الشرق الاوسط واعلنت حرباً ضد شركات النفط البريطانية للاستحواذ على اكبر كمية من احتياطي النفط ، بسبب ازدياد اهمية نفط الشرق الاوسط عند أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية لإعادة اعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية ، وازاء تزايد الحاجة لإنتاج النفط والتنافس الدولي للاستحواذ عليه ، قابلها نضوج الحركات الوطنية في الدول

النفطية ،لذا بدأت مرحلة اعادة النظر في الاتفاقيات والامتيازات النفطية المعقودة سابقا ، و بدأت مفاوضات جديدة لعقد اتفاقيات اكثر عدلا ومنها مبدا مناصفة الارباح ، ويتعلق بذلك ما توصلت اليه الحكومتان الايرانية والسوفيتية منذ نيسان ١٩٤٦ حول امتيازات نفط المقاطعات الشمالية وتأسيس شركة للنفط يكون ٤٩% من اسهمها للحكومة الايرانية ثم تقسيم الحصص بالتساوي خلال ٢٥ سنة تالية .

وفي ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٨ عدلت فنزويلا قانون ضريبة الدخل بفرض ضريبة اضافية على شركات النفط ليصبح نصيب الحكومة ٥٠% من صافي الارباح ، كما حصلت الحكومة الكويتية من شركة النفط الامريكية في ٦ حزيران ١٩٤٨ على عوائد لم تحصل عليها اي دولة في الشرق الاوسط ففي الاتفاقية التي وقعها الطرفان على المنطقة المحايدة بين الكويت والعربية السعودية ، تعهدت الشركات بدفع مبلغ (٧,٥ مليون دولار) نقدا وعوائد (٢,٥ دولار) لكل طن أي ١٥% من الارباح الصافية، لذا سارعت الحكومة السعودية لمنح حصتها من المنطقة المحايدة في ٢٠ شباط ١٩٤٩ الى شركة نفط غرب الباسفيك الامريكية بشروط أفضل فالمكافأة (٩,٥ مليون دولار) نقدا وعوائد مقدارها (٥٥ سنت) للبرميل مع ٢٥% من الارباح ، وهي تساوي ٥٠% من الارباح للدولة المنتجة.^(٨)

ان ضغط القوى الوطنية مع الاخذ بنظر الاعتبار اتفاقية المناصفة بين الارامكو والسعودية وتجربة التأميم الايرانية اضطر الحكومة الى الدخول في مفاوضات مع هذه الشركات لتحسين الامتيازات وشروطها واستمرت المفاوضات لفترة طويلة حتى اثمرت عقد اتفاقية (٣ شباط ١٩٥٢) ، وقضى هذا الاتفاق بين الحكومة من جهة وشركات نفط العراق والموصل والبصرة من جهة اخرى بحصول العراق على (٥٠%) من الارباح قبل اقتطاع الضرائب الواجب دفعها للدولة وقد ترتب على هذا الاتفاق زيادة في الانتاج وفي العائدات^(٩)، كما تم الاتفاق ان للحكومة الحق في اخذ حصة من النفط الخام المستخرج عينا او نقدا تساوي (١٢,٥ %) كريع ايجار ارض من الشركات الثلاثة وقد كشف

تطبيق هذه الاتفاقية عن مظاهر سلبية الحقت الغبن في ثروات العراق النفطية حيث ينقص حصة الحكومة من الارباح ، فضلاً عن الى عدم قبول مبدا تنفيق الربح واعتباره جزء من نفقات الانتاج حيث ان حصة العراق لم تزداد كحد اعلى عن (٥٠%) بينما اتفاقية فنزويلا (٥٠%) كحد ادنى وعلى الرغم من افضلية انتاج النفط العراقي جيولوجيا وجغرافيا متمثلة بمزايا المكامن النفطية العراقية وموقعها المتميز والعمل الرخيص.(١٠)

لذا يمكن اعتبار عام ١٩٥٠ بداية للدور المهم الذي بدأت تلعبه عوائد النفط في الكيان الاقتصادي للعراق ومساهمتها في عملية نهوض العراق من واقع الفقر والتخلف الذي كان يعيشه ، لذا اندفع النواب في مجلس النواب العراقي بالمطالبة باستعادة حقوق العراق من الشركات الاجنبية لاستخدام عائدات هذه الثروة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ارجاء العراق وخاصة بعد الازمة الاقتصادية الخانقة التي مر بها العراق بعد الازمة العالمية الناتجة عن الحرب العالمية الثانية ونتائجها الكارثية على الواقع الاقتصادي العراقي والمعاشي وارتفاع نسب البطالة والفقر وانعدام الخدمات.

المبحث الثاني : النفط في مجلس النواب

١ - بداية المفاوضات مع شركات النفط
أن الاتفاقيات التي ابرمتها بعض دول الجوار العراقي مع شركات امريكية دفعت أحزاب المعارضة الوطنية العراقية متمثلة في ذلك الوقت بالأحزاب السياسية وبعض اعضاء مجلس النواب وصحف المعارضة الى رفع الغبن عن حقوق الشعب عام ١٩٤٨ ، وشعرت الحكومة البريطانية امام الوقائع الجديدة على الارض بضرورة تعديل هذه الاتفاقيات ، لذا بدأت مفاوضات تمهيدية بين الحكومة العراقية في زمن وزارة مزاحم الباجي التي تألفت في ٢٦ حزيران ١٩٤٨ ، حيث ورد في منهاج الوزارة والذي اعلن عنه في خطاب العرش للاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب الذي بدأ في يوم ١ كانون الاول ١٩٤٨ حيث ورد فيه « الحكومة باذلة مزيد من اهتمامها في إخراج مشروع مصفى النفط الحكومي الى حيز التنفيذ والمفاوضات جارية مع الشركات في هذا

السبيل ، ولفقدان التوازن بين حصة الحكومة من النفط وبين ارباح الشركات صاحبة الامتياز ، فاتحت الحكومة الشركات ذات العلاقة لتعديل الامتياز بشكل يضمن للحكومة موارد اضافية تساعد على توسيع اعمالها العمرانية والانشائية». (١١)

والجدير بالملاحظة أن مجلس النواب في دورته الثانية عشر قد ضم عدد من نواب الاحزاب السياسية العلنية التي تشكلت في عام ١٩٤٦ مما كان له تأثير قوي جداً في الدعوة الى رفع الغبن عن حق الشعب العراقي في نفطه ، من خلال الاسئلة و الاستفسارات التي كانت توجه الى رئيس الوزراء والوزارة القائمة آنذاك ، الا وهي وزارة نوري السعيد العاشرة التي تألفت في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ بعد استقالة وزارة مزاحم الباجي. (١٢)

ويمكن القول أن تأليف وزارة نوري السعيد في هذه الفترة بالذات ، والتي كانت تشهد أحداث جسيمة بالنسبة لقضية فلسطين وأوضاع العراق الاقتصادية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتضرر العراق من الازمة الاقتصادية العالمية، كانت الوسيلة الوحيدة لمواجهة قوى المعارضة التي تنامي دورها من خلال أحزابها الناطقة بلسانها فالشخص الوحيد القادر على مواجهة ذلك واتخاذ قرارات حاسمة في هذه الفترة هو نوري السعيد السياسي المحنك. (١٣)

أن المفاوضات التي بدأت مع الشركات النفطية في عهد وزارة الباجي في بغداد مع ممثلي الشركات ، وعندما ثبت لدى الوزارة عدم امكانية التوصل الى نتيجة مقبولة عند استمرار المفاوضات في بغداد مما أوجب نقلها الى لندن حيث أوفد الدكتور ضياء جعفر وزير الاقتصاد في وزارة نوري السعيد ومعه مدير وزارة الاقتصاد نديم الباجي في ٢٤ حزيران ١٩٤٩ الا أن هذه المفاوضات لم تحقق هدفها مما أستوجب سفر رئيس الوزراء نوري السعيد الى لندن ، وقد تضمنت نتائج سفرته في بيان رسمي صدر في ٢٩ آب ١٩٤٩ حيث ذُكر فيه (جرت مداولات بين فخامته والحكومة البريطانية وشركات النفط بشأن ضخ النفط الى حيفا فأصرّ العراق و أظهر تمسكه بعدم الضخ عن طريق حيفا الى البحر الى أن تحل قضية مصفى النفط في حيفا). (١٤)

وبعد استقالة نوري السعيد في ١٠ كانون الاول ١٩٤٩ أُلّف الوزارة علي جودت الايوبي في التاريخ نفسه ، ونتيجة لخلافات بين رئيس الوزراء وأعضاء من وزارته فتقدم بطلب الاستقالة في ٥ شباط ١٩٥٠ ، الامر الذي دفع الوصي عبد الاله أن يكلف السيد توفيق السويدي بتأليف الوزارة في ٢ شباط ١٩٥٠ ،^(١٥) و أستمرت المفاوضات مع الشركات النفطية خلال عملية تبديل الوزارات المختلفة لضمان الحصول على اكبر قدر من الفوائد لصالح العراق .

٢ - قضية مفاوضات النفط في مجلس النواب
لقد أخذت قضية النفط والمفاوضات الجارية مع الشركات النفطية مساحة واسعة في مناقشات اعضاء مجلس النواب ولاسيما في الدورتين الانتخابيتين الثانية عشرة والثالثة عشرة ، بسبب أوضاع العراق الاقتصادية المتدهورة والغبن الشديد الذي لحق بالعراق في امتيازاته النفطية ، وإذا علمنا أن دورة مجلس النواب تعقد اربعة اجتماعات لكل سنة اجتماع فأن مناقشات النواب كانت مستمرة لفترة طويلة ، وكان النواب يتابعون بدقة سير المفاوضات ، واستمروا في الضغط على الحكومة لبيان نتيجة المفاوضات والتعجيل فيها .

تأليف الوزارة من قبل توفيق السويدي في ٥ شباط ١٩٥٠ ، قدمت الوزارة منهاجها الى مجلس النواب خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ في الجلسة الرابعة، حيث وردت فقرة صغيرة تتحدث عن النفط نصت « السعي لجعل امتيازات النفط اكثر فائدة للبلاد مما هي الان والاسراع في تأسيس مصفى النفط » .^(١٦)

ومن هذه الفقرة انطلقت مناقشات النواب لقضية النفط ، ومطالبتهم بتعديلها خلال المذاكرة عن المنهاج الوزاري في جلسات المجلس حيث تحدث سليمان الشيخ داوود (نائب العمارة) خلال الجلسة الخامسة " أن الامتيازات ظالمة بالنسبة الى مثيلاتها في بلاد العالم وخاصة البلاد المجاورة وان الغيظ والسخط عليها في العراق بلغ حد الثورة عليها " ، كما اضاف " أن تعديل امتيازات النفط لمصلحة العراق اصبحت قضية حياة او موت بالنسبة لاقتصاديات البلاد " .^(١٧)

وتحدث النائب عن مدينة بغداد (عبد الرزاق الظاهر) بحديث مطول عن قضية النفط لكونه قد شغل منصب وزير الاقتصاد لفترة خلال حكومة علي جودت الايوبي ، فكان حديثه حديث الشخص العارف بخفايا الامور الذي تكونت لديه وجهة نظر مهمة في هذا المجال ، وطالب ان يعقد المجلس جلسة خاصة لمناقشة قضية النفط تكون مدعومة بالتقارير باعتبار ان هذه القضية ليست قضية سياسية انما هي قضية حيوية يجب حلها ، ومن ابرز نقاط حديثه هي حين قال " لقد اطلعت على ما هناك من الفواجع والازايا بالنسبة للجهة العراقية وما ينبغي ان يكون مدار حديث وعناية كلية ، فالشركات وهي فلول وبقايا الاستعمار مجتمعة بشكل شركة نفط كركوك وشركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة ، فنفت العراق ملك الشركات ، هذه الشركات الهولندية والبريطانية والامريكية والفرنسية التي تأمرت واستولت على هذا النفط في ظروف مناسبة لها للغاية ، لكنها على الرغم من ذلك لا ترضى ان تنفذ تلك الشروط التي املتها هي تلك الشركات علينا".^(١٨)

كما شرح بشيء من التفصيل قضية تلاعب هذه الشركات بحصة العراق المحسوبة بالذهب اذ قال " لا احسبكم تجهلون موضوع الذهب الذي يقدرونه بسعر لندن ولا يدفعونه بسعر ذهب ، ويتلاعبون ويقدرن سعره حسب اهوائهم، أما قضية تدريب العراقيين على ادارة الاعمال في الشركات حسب نصوص الامتياز فلم ينفذ في تلك حرف واحد، ونعود الى موضوع حصة العراق من عوائد النفط فقد كانت (٤ شلنات ذهب) لما كان الطن الواحد دينارين ، أما الان فان سعر الطن خمسة دنانير وحصة العراق كانت اربعمائة فلس فأصبحت حتى بعد التخفيض (٥٥٠ فلس) للطن الواحد وهذا يعني اننا نقبض (١١%) من سعر النفط وهذا لا يساوي الاعفاءات عن ضريبة النقل والرسوم الجمركية"، ووضح ان الشركات تتلاعب في عملية الانتاج من الحقول النفطية وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ البند الخاص بإعطاء الحكومة العراقية حق التصرف بخمس النفط المستخرج من حقول نفط الموصل والبصرة لذا فان الشركات لم تستخرج طنا واحدا لكي لا يستفيد منه العراق.^(١٩)

وطالب النائب أيضاً باتخاذ موقف حاسم من الشركات من خلال اللجوء للتحكيم وطرح مخالفات الشركات او الغاء الامتياز كحل اخير ، وقد بين أن من اسباب تقلل الحكم في العراق هو وجود النفط فلولاها لكنا احسن حال حسب رأيه ، كما أوضح أن الشركات تقوم بتقديم محطات لبيع النفط والبنزين لبعض المتنفذين في الدول كرشوة سافرة مما يشكل وسيلة لشراء ذمم رجال السياسة ، كما ناقش قضية ضخ النفط الى حيفا حيث قال " أن هذه العملية لا تجرؤ الحكومة أن تقوم بها ، ففي الوقت الذي لا تستطيع فيه أن تصنع لنفسها مصفى للنفط في العراق ، فإنه يراد منها أن تحمل الزيت الخام الى اليهود ليصنعوا منه انواع الوقود للطائرات ومن العيب على الانكليز أن يطلبوا منا أن نضخ النفط الى أعدائنا " (٢٠)

وخلال الجلسة السادسة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٩ تحدث النائب علي حيدر سليمان (نائب اربيل) عن فترة تعيينه في وزارة الاقتصاد وأهمية انجاز مشروع مصفى النفط الذي لا يحتاج أكثر من اربعة ملايين دينار لإنجازه ولكي يسد حاجة البلد المتزايدة الى المشتقات النفطية. (٢١)

وقد طالب النواب جميعهم بضرورة اتخاذ الحكومة موقفاً صلباً في مفاوضاتها مع الشركات لغرض استعادة حقوق الشعب لكي تستثمر في عملية الاعمار المنشودة في البلاد، (٢٢) وقد اشار النائب محمد حديد (نائب الموصل) الى أن الشركات النفطية ومن يقف ورائها تسعى منذ بداية المفاوضات قبل سنة ونصف الى المماطلة بغية اجبار الحكومة على ضخ النفط الى حيفا ، كما أن الحكومة بسبب اهمالها مراقبة هذه الشركات جعل هذه تستخدم عدد من الموظفين البريطانيين برواتب عالية مقابل وجود بطالة لدى ابناء البلد المتعلمين. (٢٣)

وفي حديث للنائب علي كمال (نائب السليمانية) قال " لقد درست كافة مقالات النفط فلم أجد فيها مادة تتيح للشركات الانكليزية أن تصر على دفع دينارين لقاء الذهب حيث لا توجد في المقالة فقرة تنص على ذلك أو الى هذا

العمل ، أن الحكومة السعودية تستلم نحو (٢١ دولار) من الشركة لقاء ليرة ذهبية واحدة ومع ذلك فهي غير راضية"، وتطرق الى نقطة مهمة وهي "أن الشركات الاربع الموجودة في العراق واحدة وتسيطر عليها شركة النفط الفارسية البريطانية التي لا تريد توسيع الاعمال في العراق لأنها لا تريد مزاحمة نفطها وعلى الحكومة أن تمنع مرور انابيب النفط لهذه الشركة الى سوريا ، لان هذه الشركة تزاحمنا في منتوجاتنا ". (٢٤)

وقد حاول وزراء الحكومة وبالأخص وزير الاقتصاد في تلك الفترة ضياء جعفر الرد على كلام النواب حيث أكتفى بأن ذكر أن النائب عبد الرزاق الظاهر كان وزير سابق ومطلع على مجريات الامور وبالأخص ما يتعلق بموضوع النفط ولا سيما السرية منها كما أوضح الوزير موقف الحكومة حول قضية ضخ النفط الى حيفا حيث قال " ان سياسة الحكومة في هذا الباب واضحة ولا تقبل التردد، وأنها لن تسمح بضخ النفط الى حيفا ". (٢٥)

واستمرت المناقشات حول قضية النفط وطرحها في مجلس النواب طوال فترة المفاوضات مع الشركات الاجنبية من قبل الحكومة في كل مناقشة داخل مجلس النواب وعند الحديث على أي موضوع يتعلق بالاقتصاد والحياة الاقتصادية في البلاد ، وقد ربط عدد من النواب موضوع تعديل الاتفاقيات النفطية بالوضع السياسي العام الموجود في الوطن العربي وخاصة في تلك الفترة كانت القضية الفلسطينية في أوجها ومازالت المطالبات قوية في ضرورة محاربة الكيان الاسرائيلي الغاصب ، فقد طالب النائب عن البصرة (عبد اللطيف جعفر) الحكومة بالوقوف في وجه كل توسع اسرائيلي في البلاد العربية من خلال تعديل امتيازات النفط لكي تتمكن البلاد من القضاء على الازمة المالية التي كانت تمر بها ، وقد ذكر أن نوري السعيد فاوض بشأن التعديل وعلى الرغم من سرية المفاوضات الا أن النائب طرح عدة اسباب تؤدي الى فشل المفاوضات حيث قال "بما أن تعديل اتفاقية النفط على اسس جديدة قديمة سيكون عاملاً أساسياً في محاربة الفقر والجهل والمرض في البلاد وبما أن الاستعمار الأنجلو امريكي يقضي بتجويع الشعب العراقي لذلك فسيكون مصير

كل المباحثات لتعديل اتفاقيات النفط أو الحصول على قرض الفشل ، ثم أن تعديل اتفاقيات النفط مما سيجعل العراق بوضع يسمح له بالوقوف اقتصادياً وعسكرياً دون توسع اسرائيل وحيث أن الاستعمار الانجلو امريكي يهدف الى تحقيق حلم اسرائيل من وادي النيل الى وادي الفرات ، لذلك سيكون مصير كل مباحثات لتعديل اتفاقيات النفط والحصول على اسلحة لتجهيز الجيش العراقي هباء في هباء" ، لذا طلب من الحكومة الغاء هذه الامتيازات اذا اصرت الشركات على طلب ضخ النفط الى حيفا . (٢٦)

عند مناقشة مشروع قانون انشاء مجلس الاعمار في نيسان ١٩٥٠ لغرض القيام بعملية اعمار واسعة في البلاد تحت اشراف هيئة متخصصة مهمتها أعداد الخطط والمشاريع في ضوء الواردات المقدرة في الميزانية من خلال توقع زيادة واردات النفط خلال هذه الفترة ، وكان موضوع النقاش الرئيسي هو تعديل اتفاقيات الامتيازات النفطية واجبار الشركات على الموافقة لغرض سير عملية الاعمار في الخط المرسوم لها ، وتكلم وزير المالية (عبد الكريم الازري) بخصوص هذا القانون وحدد الخطة المرسومة من قبل الحكومة في توفير الايرادات لخطة الاعمار حيث قال " ان امام الحكومة طريقان كما ورد في المنهاج الوزاري من اعادة النظر في اتفاقيات النفط بحيث يضمن للعراق حقوقه الكاملة ، والثاني التوسع في انتاج النفط في اخر هذه السنة ١٩٥٠ ، سوف تبدأ شركة النفط باستيراد الانابيب اللازمة للخط النفطي الكبير الذي سينتهي في ميناء بانياس في الساحل السوري ، ذلك الخط الذي يكون انتاجه حوالي (١٣ مليون طن) من النفط ، لذا نأمل بوجود الاتفاقيات الحاضرة ازدياد واردات النفط في سنة ١٩٥٢ وخاصة في سنة ١٩٥٣ عندما ينتهي العمل من هذا الخط ، كما نأمل زيادة الايراد عند اعادة النظر في اتفاقيات النفط. (٢٧)

وكان نوري السعيد يقود المفاوضات مع الشركات في بغداد أو لندن لحل الخلافات سواء كان بتكليف من الحكومة أو من تلقاء نفسه ، بسبب امامه بتفاصيل هذا الموضوع، وفي تموز ١٩٥٠ سافر نوري السعيد الى لندن مع وزير الاقتصاد ضياء جعفر ومدير الاقتصاد العام نديم الباجي لأجراء

المفاوضات ، وصدر بيان رسمي بذلك تضمن الاسس التي فاوز على اساسها الوفد والنتائج التي توصل اليها ومنها القبول بالجوء الى المحاكم بدل التحكيم لاستحصال حقوق العراق، ودفع الحد الاعلى المنصوص عليه في الاتفاقيات وهو (سنة شلنات ذهب) بدل (اربعة) للطن الواحد، وزيادة التصدير من حقول كركوك واستمرار المفاوضات مع شركة نفط البصرة والموصل.^(٢٨)

المبحث الثالث : وزارة نوري السعيد والنفط في مجلس النواب

أن استقالة وزارة توفيق السويدي في ١٢ ايلول ١٩٥٠ جاء بناءً على الحاجة الى عودة نوري السعيد الى رئاسة الوزراء لغرض المضي قدماً في عملية المفاوضات مع الشركات النفطية ، وخاصة أن العراق يواجه مشكلة تسوية قضايا النفطية نزولاً عند الحاجة الى تحسين موارد العراق الاقتصادية، وخاصة بعد الازمة الخانقة التي كان تمر بها البلاد بعد الحرب العالمية الثانية هذا اولاً وثانياً بسبب الضغط الجماهيري المطالب برفع الغبن عن حقوق العراق في ثرواته الطبيعية وبالأخص النفط ، كما أن نوري السعيد قد عرف عنه قدرته العالية في حسم القضايا المهمة واتخاذ قرارات حاسمة وتنفيذها بغض النظر عن المعارضة التي تشكل ضدها.^(٢٩)

وهكذا شكل نوري السعيد الوزارة في ١٦ ايلول ١٩٥٠ ، وقدمت الوزارة منهاجها الذي تضمنه خطاب العرش في افتتاح الاجتماع الاعتيادي الثالث من الدورة الانتخابية الثانية عشرة في ٢ كانون الاول ١٩٥٠ ووردت فيه اشارة بسيطة الى أن الوزارة ستعمل على التغلب على الخلافات القائمة بينها وبين شركات النفط بصورة تضمن الحصول على الحقوق منها^(٣٠)، وقد اثار ذلك موجة من الاستياء لدى النواب بسبب تخاذه المفاوضات العراقي حسب تعبير النواب في التفريط بحقوق ومصالح العراق في نفطه ، وربما يعود السبب ان العراق تم مساومته في قضية الموصل في بداية عقد الامتياز.^(٣١)

١ - الدعوة الى التأميم

لقد كان لتأميم النفط الايراني في عهد حكومة د. محمد مصدق في آذار ١٩٥١، اثر كبير في تحفيز وتشجيع الجماهير والاحزاب وسياسي العراق على المطالبة بتأميم النفط العراقي وتخليصه من الاحتكار للشركات الاستعمارية المتحكمة في مصيره ، والتي أطالت امد المفاوضات لتبقي سيطرتها على النفط العراقي ومصير الاقتصاد العراقي ،لذا كان لممثلي الاحزاب في البرلمان موقف بارز في الدعوة الى التأميم وبالأخص حزب الاستقلال مُمثل بأمين سره (محمد صديق شنشل) النائب عن الموصل ، حيث يُذكر أن " حزب الاستقلال وحده من بين الاحزاب العننية تبني فكرة التأميم " (٣٢)، ولقد سبق محمد صديق شنشل غيره من النواب بتقديم سؤال الى رئيس الوزراء حول امكانية الحكومة أن تقوم بتأميم مشاريع النفط في العراق ، خاصة بعد خطوة ايران في التأميم ، ولم تُجب الحكومة على السؤال ، فقام محمد صديق شنشل بإعادته مرة ثانية في ٢٠ آذار ١٩٥١ ، مُطالباً رئيس الوزراء بالإجابة بصورة مستعجلة ، ولقد أجاب نوري السعيد بكلمة موجزة حيث قال " أن خطة الحكومة تتلخص بتحقيق إيراد للخزينة عن استثمار النفط لا يقل معدله عن إيراد الخزينة للدول المجاورة للعراق "،وقد أصر نواب المعارضة على الاستمرار في المناقشة لهذا التصريح لرئيس الوزراء ومنهم فائق السامرائي ، الا أن رئيس الوزراء غادر القاعة وترك نواب المعارضة في نقاش حاد مع مؤيدي الحكومة حول وجوب تأميم النفط العراقي وحول خروج رئيس الوزراء المستعجل وتصريحه المبهم (٣٣).

وكان من نتيجة ذلك أن تقدم ١٨ نائباً في البرلمان بطلب لتأميم النفط العراقي في ٢٥ آذار ١٩٥١ وجاء فيه عدة أسباب تجبر الحكومة على اتخاذ قرار التأميم حيث جاء فيه " بالرغم مما اصاب العراق من غبن فاحش في امتيازاته النفطية المجحفة، فأن شركات النفط في العراق قد أظهرت تعنتاً كبيراً واصراراً على غدر حق العراق مما أدى الى إمعانها في مخالفة نصوص الامتيازات مخالفة صريحة ومن ذلك :

أولاً: انها امتنعت عن استخراج كميات من النفط تتناسب مع غزارة الابار والمؤسسات الموجودة والتي في مقدورها زيادة طاقة الانتاج اضعاف مضاعفة.

ثانياً: أنها اوقفت استخراج النفط بصورة نهائية كشركة نفط البصرة لان امتيازها اقل استغلالاً عن امتيازات شركة النفط العراقية .

ثالثاً: امتنعت عن تسليم الحصة المستحقة (الرويالتي) على أساس الذهب خلافاً لنصوص الامتياز .

رابعاً: أحجمت عن تدريب العراقيين في الخارج على الاعمال الفنية مما التزمت به في نصوص الامتياز ، وقد مضى اكثر من ربع قرن دون ان تهيء خبيراً عراقياً واحداً حتى الان ، لذلك نرى من الواجب أن نتقدم بطلبنا هذا للحكومة وفقاً للمادة (٤٥) من القانون الاساسي راجين سن لائحة قانونية لتأميم شركات النفط في العراق جميعها دون استثناء". (٣٤)

وتم الاتفاق ان يتم طبع وتوزيع الطلب على النواب لتحديد جلسة للمذاكرة عليه الا أن هذه الجلسة لم تحدد حتى انتهاء الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ في ٣١ أيار ١٩٥١ ، ولا استمرار المفاوضات ألفت لجنة وزارية من نائب رئيس الوزراء توفيق السويدي ووزير المالية عبد الوهاب مرجان ووزير الاقتصاد عبد المجيد محمود لمفاوضة ممثلي الشركات ، وأذاعت الحكومة بياناً في نيسان ١٩٥١ أعلنت فيه ان اللقاء مع مدير شركة النفط من قبل رئيس الوزراء تمخض عن موافقة الشركة أن يكون معدل مورد العراق عن الطن الواحد من النفط لا يقل عن معدل الدول المجاورة كإيران والمملكة العربية السعودية ، وربما كان طلب النواب للتأميم قد قوى موقف المفاوضين العراقيين في الوصول الى نتيجة سريعة. (٣٥)

وقد حاولت الحكومة الالتفاف على طلبات التأميم المستمرة التي كانت تقدمها الاحزاب والصحف المعارضة وكذلك مناقشات النواب المستمرة ، القيام بخطوة تمهيدية نحو تأميم النفط حيث اتفقت مع شركتي نفط الرافدين ونفط خانقين على امتلاك مؤسساتهما وتكليف شركة نفط خانقين بإدارتها نيابة عن

الحكومة ، واصدرت لذلك بيان اعلنت فيه خطتها في جعل الصناعات النفطية حكومية عن طريق عدة خطوات.(٣٦)

ومع هذا استمرت المناقشات والاحتجاجات داخل اروقة مجلس النواب ولعل خطاب فائق السامرائي في مجلس النواب الذي اعطى تفصيلاً عن تاريخ الامتيازات النفطية منذ تشكيل الحكم الوطني في العراق ومنح الامتيازات وحتى الفترة التي بدأت فيها المفاوضات مع الشركات النفطية ، وتناول في خطابه امتيازات الشركات والفوائد التي تجنيها من النفط العراقي ومخالفاتها بحق الشعب العراقي وغبن حقوقه الواضح منذ فترة طويلة مما يوجب اتخاذ موقف حاسم منها حيث قال " أن موضوع التأميم هو المخرج الوحيد لحفظ كنوزنا وثرواتنا فضلاً عن كونه حقاً من حقوق السيادة ، وكل تعديل يطرأ على الامتيازات لا قيمة له بالنسبة للعراق ، ورأينا سلسلة المخالفات التي تقوم بها الشركات فهي منذ (٢٥) سنة الى الان ممعنة في هذه المخالفات لهذا فقد آلينا على انفسنا أن نكافح من اجل استرداد حقوقنا بكل ما أوتينا من قوة ، سنكافح من أجل كنوزنا المنهوبة داخل هذا المجلس وخارج هذا المجلس أي حياة وممات".(٣٧)

وقد علق نوري السعيد في احدى الجلسات على قضية النفط حيث قال " أما قضية الخلاف بين الحكومة وشركات النفط في العراق ذلك الخلاف الذي بدأ في الصيف الماضي حول العوائد عن النفط المصدر الى الخارج فأنا شركة النفط العراقية كانت قد وافقت على أن لا تقل حصة العراق عن معدل سعر الطن الواحد عن حصة إيران الا أنها ترددت في قبول المبدأ و أننا لنأمل أن تستقر الاحوال في جارتنا ايران لتبين مبلغ العوائد التي ستدخل خزينتها بحساب معدل الطن الواحد وأن تكون حصة العراق لا تقل عن حصة المملكة العربية السعودية و إيران ".(٣٨)

ويسبب هذا التصريح نشأت مجادلة طويلة بين نوري السعيد (رئيس الوزراء) وفائق السامرائي حول موضوع النفط والمطالبة بالتأميم ، وطرح عدة مسائل ونقاط خلافية في وجهات النظر بين الطرفين فكل يرى الموضوع من

وجهة نظر مختلفة ، فقد أكد نوري السعيد أن نظريته للتأميم تتلخص في " أن النفط ملك الحكومة وهو كذلك وإنما هو مؤجر للشركة لمدة معينة فإذا اختلفنا مع المؤجر فما علينا إلا إنهاء الاختلافية أو أقصاء المؤجر ، أما كلمة التأميم الحقيقية هي أن الدولة تأخذ ملك شركة ما غير مؤجرة فالفحم قد تأمم في انكلترا لأنه كان ملكاً دائماً للشركات وأشخاص ، وكذلك الصلب كان ملكاً لأشخاص أو شركات فأرادت الحكومة أن تأخذ ملكية هذه المواد وأن تعني بهذه الصناعات لأنها مادة أولية ضرورية ، فالنفط العراقي مؤمم من أصله (من بطن أمه) إنما الاختلاف بيننا وبين المستأجر ينحصر في عدة مواد أهمها الفوائد " . (٣٩)

وقد أستمروا الأخذ والرد في اروةة المجلس النيابي بين نوري السعيد ومعارضيه ، وكان أقواهم محمد صديق شنشل حيث رد على كلام نوري السعيد ومُتعباً من طول صبر الحكومة في مفاوضات مستمرة منذ سنين ، وكثرة السفرات لرئيس الوزراء ووزرائه لغرض المفاوضات مع شركات يجب أن يوضع لها حد بسياسة قوية ، وخاصة بعد أن ضعف موقف هذه الشركات بسبب تأميم النفط في إيران الأمر الذي دفع هذه الشركات الى أن تقدم تنازلات جديدة في مفاوضاتها ، يجب أن تستغلها الحكومة لتحقيق مصالح العراق وحسم الموقف ، وقد تحدث عن إمكانية السعي نحو امتلاك ١٠٠% من النفط وليس فقط ٢٠% او ٥٠%، حيث قال " للعراق حصة قدرها ٢٠% من النفط الذي ينتظر العراق عطف الشركة يوم تشاء استخراج النفط في البصرة وفي حقول الموصل ، فهناك أذن ٢٠% للدولة العراقية في النفط العراقي و ٥٠% للدولة البريطانية في شركة النفط الفارسية الانكليزية واليوم تسير إيران على سياسة امتلاك ١٠٠% ، فما هو المانع من أن يسير العراق نحو نفطه ١٠٠% ؟ وما وجه التناقض بين كون العراق مؤمم من بطن أمه أو غير ذلك من الاقوال وبين مطالبتنا بتأميم مشاريع النفط ؟ سادتي اود أن أكون صريحاً غاية الصراحة فأقول أننا لا ننظر الى موضوع النفط من وجهة واحدة دون أخرى أن موضوع النفط ليس موضوعاً اقتصادياً أو مالياً فقط ، وإنما هو موضوع سيادة

والتمتع بهذه السيادة وعدم اعطاء المجال لان يكون هنالك قوة باسم شركة تكون دولة داخل دولة ولها نفوذ يطغى احيانا على نفوذ الدولة ولها اتباع يكونون أكثر اخلاصاً للشركة منهم لهذه الدولة".^(٤٠)

٢ + لاتفاقيات الجديدة في المجلس
وبسبب تأثير الدعوة الى التأميم التي بدأت تأخذ طابع مطلب جماهيري وتأييد واسع بعد تبني الاحزاب هذه الدعوة وصحفها ونوابها ، سارعت الحكومة برئاسة نوري السعيد وكذلك الشركات بالتوصل الى اتفاق جديد سبق أن شرحنا تفاصيله في المبحث الاول ، لذا ففي ٣ شباط ١٩٥٢ تم التوقيع في وزارة الاقتصاد على اتفاقية تعديل اتفاقيات النفط المعقودة بين الحكومة العراقية من جهة وبين شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة من جهة أخرى^(٤١)، وعلى الرغم من الفرق الواضح بين بنود هذه الاتفاقية والاتفاقيات القديمة لمصلحة العراق الا أن الاحزاب وممثليها اعتبروها وسيلة جديدة لمواصلة نهب ثروة العراق النفطية وهناك ثغرات تستطيع منها الشركات ان تسيطر أكثر على النفط العراقي .

وقد سارعت الحكومة الى عرض اللائحة القانونية للاتفاقية على مجلس النواب في جلسته السابعة في ٩ شباط ١٩٥٢ أي بعد ستة أيام فقط من توقيعها حيث اعلن رئيس مجلس النواب عن ورود اللائحة وأحالتها الى لجنة الشؤون الاقتصادية ، فما كان من نائب بغداد (فائق السامرائي) الا أن طالب بإحالتها الى لجنة مشتركة من لجنتي الشؤون الاقتصادية والمالية ، الا أن رئيس المجلس رفض ذلك باعتبار أن المعادن وغيرها من اختصاص اللجنة الاقتصادية ، كما تقدم بطلب خطي بهذا الاقتراح، فما كان من الاكثرية الحكومية الا أن رفضته وعرقلت أي اقتراح من شأنه ابطاء وتعطيل عملية عرض اللائحة بصورة مستعجلة في مجلس النواب،^(٤٢) وبسبب السرعة المطلوبة في تصديق هذه الاتفاقية فأقروا نواب حزب الاستقلال الخمسة لم يكن أمامهم الا تقديم استقالتهم في ١١ شباط ١٩٥٢ وذكروا عدة اسباب لهذه الاستقالة منها أن المجلس في أيامه الاخيرة (نهاية دورته الاعتيادية)،

فضلاً عن الى وجود تدابير يراد بها تمشية الاتفاقيات بسرعة بسبب وجود الاكثرية الحكومية (حزب الاتحاد الدستوري) ، وجعل اللجنة تنظر في الاتفاقية في اليوم الثاني لتوزيعها على النواب بدون أي فرصة لدراستها لهذا قدموا استقالتهم ، والتي رفضها المجلس أول الامر في جلسته الثامنة في ١٢ شباط ١٩٥٢. (٤٣)

وخلال الجلسة العاشرة للمجلس ، التي خصصت لمناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٥٢ المالية ، في ١٤ شباط ١٩٥٢ تقدم رئيس الوزراء نوري السعيد بطلب لإدخال الاتفاقيات النفطية ضمن مواد منهاج الجلسة للعلاقة المباشرة بين هذه الاتفاقيات وفصول وابواب الميزانية ، وقد قبل هذا الاقتراح ونوقشت مناقشة سريعة وتمت المصادقة عليها في الجلسة العاشرة بأكثرية (٨٩ صوت) ضد سبعة أصوات وتغيب عن الجلسة اربعون نائباً ، كما صادق عليها مجلس الاعيان بأكثرية (١٧ صوت) ضد صوت واحد ، وهكذا مرت هذه الاتفاقيات حسب رغبة نوري السعيد بشكل سريع جداً ، لذا قام خطيباً في مجلس النواب عند مناقشة استقالة نواب حزب الاستقلال المعارضين للاتفاقية، حيث عبر عن اسفه لاستقالة النواب وأكد أنه ليس في خلاف مع حزب الاستقلال وأعترف بالحاجة الى تأميم النفط العراقي ، ولكن ذلك لا يتم ببيانات سحرية وخطابات منمقة إنما وفق خطة علمية لكنه رفض القيام لأنه يعتبر مجازفة كبيرة بسبب الحاجة الى الاتفاق على الاعمار وخاصة بعد أن عملية التأميم في ايران لم تسفر عن نتيجة بعد ، أي ينتظر ليرى نتيجة التأميم في ايران لذا اذا حصلت ايران على عوائد أكثر فإنه مع حزب الاستقلال في المطالبة وتحقيق التأميم بأي شكل. (٤٤)

وفي تموز ١٩٥٢ استقالت وزارة نوري السعيد بعد أن أدت الغرض أو الهدف الذي تشكلت لأجله الا وهو تعديل اتفاقيات النفط وكانت أطول وزارة عمراً بسبب طول مفاوضات النفط وكذلك بعض المشاريع التي أقرتها الوزارة وكانت من الاهمية أن تطلبت أن يكون نوري السعيد على رأس الوزارة لإقرارها مثل القانون المدني وقانون العشائر وتعديله وغيرها من القوانين. (٤٥)

٣ قضية النفط بعد عام ١٩٥٢

لقد أستمريت عملية طرح قضية النفط وامتيازاته على بساط البحث والمناقشة في مجلس النواب حتى بعد التصديق على الاتفاقية الجديدة ، التي كانت تحوي بعض الامتيازات المفيدة للعراق الا أنها كانت دون الطموح العام الساعي الى تأمين النفط لضمان سيطرة الدولة على جميع وارداته مما يحقق هدف مجلس الاعمار ويوفر الايرادات اللازمة له ، ولعل أقوى المناقشات التي جرت في الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٢ هي بين نوري السعيد (وزير الدفاع في حكومة المدفعي) وعبد الجبار الجومرد نائب الموصل المعارض في الجلسة الثالثة والعشرون في ١١ أيار ١٩٥٣ حيث تحدث النائب عن الدكتاتورية الحزبية التي يمارسها نوري السعيد " لتحقيق الاكثرية التي تسمح لرئيسها أن يأتي في أي وقت شاء بكل ما يشاء و فعلاً جاء باتفاقية للنفط " ، وهنا قاطعه نوري السعيد أنه له الفخر أن تكون له أكثرية لا يستطيع هو (النائب) تحقيقها ، وأكمل عبد الجبار الجومرد " كان زعيم الاكثرية فخامة السعيد في ذلك الزمن يفاوض لندن في قضية النفط وبقيت زمن طويلاً محاطة بالكتمان و أتحدى كل شخص يقول أنه يعلم كيف كانت تجري المفاوضة ، وكلما صحنا اسكتنا وقيل لنا بأن الامر سري ولما أنتهى كل شيء في المفاوضات السرية اعلن السعيد الاتفاقية في الصحف قبل عرضها على المجلس بثلاثة ايام وتعهد أن تكون الايام بين نشرها في الصحف وبين عرضها على المجلس ايام عطلة فلم تستطع الصحف الحزبية مناقشتها ثم أدخلت الى المجلس في وسط المناقشة على الميزانية لتلك السنة - أن يذكر بطل النفط ذلك وفي جلسة واحدة صودق عليها بسرعة وخرجت حالاً". (٤٦)

وقد رد نوري السعيد في نفس الجلسة ولكن المسائية على كلام النائب الجومرد بخطاب مطول تناول فيه الحديث عن الاتفاقية وظروف عقدها وسير المفاوضات والاسس التي عقدت على أساسها كما قال " لا اريد ان اذكر الان من أن الاتفاقية مفيدة ام غير مفيدة ولكن شيئاً واحداً الفت نظر المجلس

العالي اليه هو أننا علقنا الاتفاق هذا أو قيدناه فيما لو أن الدول المجاورة استطاعت أن تحصل على معدل الطن الواحد أكثر مما حصلنا عليه ، فعلى الشركة أو علينا أن نطالب بهذه الزيادة ، وهذه إحدى الدول المجاورة (يقصد ايران) لم تزل تسعى لأجل الحصول على شيء من واردات النفط ونحن بانتظار لنرى أن كانت هذه الحكومة استطاعت بعد ثلاث سنوات الحصول على فوائد أكبر مما حصلنا عليه ، فهذه ثالث مرة تغير فيها امتيازات النفط فكان الاول سنة ١٩٢٦ وفي سنة ١٩٣١ ، استطعنا أن نغيره الى أحسن وفي هذه المرة جاء التعديل أحسن مما كان في السابق".^(٤٧)

وهكذا استمرت قضية النفط تطرح للنقاش كلما تمت مناقشة ميزانية للدولة أو صادف حادث معين يتعلق بموقف الشركات النفطية والوسيلة التي يجب أن تعالج بها الامور مع هذه الشركات رغم أن الاتفاقية الاخيرة فيها مزايا أكثر للعراق من نفطه الا أنها بقيت دون الطموح .^(٤٨)

وخلال الفترة التي أعقبت عام ١٩٥٤ لم تكن هناك مناقشات مهمة فيما يخص قضية النفط في محاضر مجلس النواب للدورات الانتخابية اللاحقة فعند مراجعة محاضر مجلس النواب لعام ١٩٥٤ والاعوام ١٩٥٦ و١٩٥٧ لا توجد مناقشة قوية لهذه القضية الا عندما تمت مناقشة لائحة قانون الاقتراض من الشركات النفطية وجدت اشارة عابرة من النواب الى قضية حقوق العراق النفطية^(٤٩). بينما يذكر عبد الرزاق الحسني أن هناك تعديلات أجريت على الاتفاقية الخاصة بالامتيازات النفطية خلال هذه الفترة (١٩٥٤ - ١٩٥٨) من خلال مفاوضات بين الحكومة والشركات .^(٥٠)

الخاتمة

نستخلص من هذا البحث أن جميع المناقشات التي جرت في مجلس النواب بخصوص قضية النفط كانت تدور في اطار رفع الغبن عن حقوق العراق في نفطه ، وكانت أولاً تهدف الى تعديل الامتيازات ثم بعد ذلك تحولت الى المطالبة بالتأميم الشامل لنفط العراق وخاصة بعد تجربة تأميم النفط الايراني عام ١٩٥١ ، فضلاً الى الامتيازات المميزة التي حصلت عليها دول مجاورة للعراق حديثة العهد بالاكشافات النفطية مثل السعودية والكويت .

ويظهر جلياً الصراع السياسي الذي كان موجود في مجلس النواب ، بين نواب المعارضة (ممثلي الاحزاب) ونواب الحكومة ، وكانت الاغلبية لنواب الحكومة في جميع الدورات الانتخابية لمجلس النواب ما عدا مجلس واحد دخل فيه عدد كبير من ممثلي الاحزاب عام ١٩٥٤ الا انه لم يعقد سوى جلسة واحدة تم حله بعدها ، كما أن الدور الاساسي في ادارة ملف النفط وادارة مفاوضاته كان يلعبه نوري السعيد ذو الارادة الفولاذية في تسيير جميع الامور وفقاً لمشيئته فقد تولى موضوع قيادة المفاوضات مع الشركات النفطية طوال ما يقارب الاربع سنوات حتى التوصل الى اتفاقية عام ١٩٥٢ .

كما أننا نستخلص مدى قوة المعارضة البرلمانية التي كانت موجودة في تلك الفترة وبالأخص في الدورة الانتخابية الثانية عشرة والثالثة عشرة والتي كانت مدعومة من القاعدة الجماهيرية التي توفرها الاحزاب لنوابها في المجلس وصحفها التي كانت تقود حملة منظمة من المقالات الصحفية لمساندة مطالب النواب في المجلس واطلاع الرأي العام على ما كان يجري من مناقشات بخصوص قضية النفط .

الهوامش :

- ١ - شارل عيسوي ومحمد بجانة ، اقتصاديات بترول الشرق الاوسط ، ترجمة محمد علي زيد ، ابراهيم الشيخ وأحمد فراج ،مراجعة صاحب ذهب ، بيروت ١٩٦٦ ، ص ٦٩ .
- ٢ - د. محمد ازهر السماك ، اقتصاديات النفط ، بغداد ١٩٨١ ، ص ١٠٩ .
- ٣ - د. عبد الرحمن الجليلي ، محاضرات في اقتصاديات العراق ، معهد الدراسات العربية العلمية ، القاهرة ١٩٥٥ ، ص ١٤٥ .
- ٤ - المصدر السابق ، ص ١٤٦ .
- ٥ - شارل عيسوي ومحمد بجانة ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .
- ٦ - د. قاسم أحمد عباس ، وثائق امتيازات النفط في العراق ، الجزء الاول ، بغداد ١٩٧٢ ، ص ٧٨ .
- ٧ - د. عبد الرحمن الجليلي ، المصدر السابق ، ص ١٥١ .
- ٨ - نوري عبد الحميد خليل ،التأريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢ ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٣٤٣ ؛كامل السامرائي ،القوانين الخاصة بالنفط ،بغداد ١٩٦٨ ، ص ٢٤٩ .
- ٩ - د. راشد البروي ،اقتصاديات العالم العربي من الخليج الى المحيط ،طبعة ثالثة ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٨٤ .
- ١٠ -علي البيرماني ، التقسيم المالي لامتيازات النفط في العراق ،مجلة التجارة ، العدد الرابع ، بغداد ١٩٦٧ ، ص ٦٤ .
- ١١ -عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثامن ،صيدا ١٩٥٥ ، ص ٤١ .
- ١٢ -عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، الجزء الثامن ، ص ٥٥ .
- ١٣ -حنا بطاطو ، العراق (الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية) ، الكتاب الاول ، ترجمة عفيف الرزاز ،بيروت ١٩٩٥ ، ص ٣٦٩ - ٣٧٠ .
- ١٤ -عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، الجزء الثامن ، ص ٩٠ - ٩١ .
- ١٥ -المصدر نفسه ، ص ١٢٩ - ١٤١ .

- ١٦- محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، محضر الجلسة الرابعة ، ص ٢٢ .
- ١٧- محاضر مجلس النواب ، المصدر نفسه ، ص ٣٩ - ٤٠ .
- ١٨- محاضر مجلس النواب ، المصدر نفسه ، ص ٥٧ .
- ١٩- المصدر نفسه ، ص ٥٨ .
- ٢٠- المصدر نفسه ، ص ٥٨ .
- ٢١- المصدر نفسه ، ص ٧٣ .
- ٢٢- محاضر مجلس النواب ، المصدر السابق ، ص ٨٥ - ٨٦ .
- ٢٣- المصدر نفسه ، ص ٨٩ - ٩٠ .
- ٢٤- المصدر نفسه ، ص ٩١ .
- ٢٥- المصدر نفسه ، ص ١٠٨ .
- ٢٦- المصدر نفسه ، ص ٢٢٠ - ٢٢١ .
- ٢٧- المصدر نفسه ، الجلسة الثامنة عشرة ، ص ٢٦٣ - ٢٧٠ .
- ٢٨- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، الجزء الثامن ، ص ١٧١ - ١٧٣ .
- ٢٩- د. عبد الله شاتي عيهول ، دراسات تحليلية في تاريخ العراق المعاصر ، بغداد ٢٠٠٩ ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .
- ٣٠- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، مطبعة الحكومة ١٩٥٠ ، ص ٣ .
- ٣١- محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة الثالثة ، ص ٤١ - ٤٢ ؛ الجلسة الحادية عشرة ، ص ١٥٨ - ١٥٩ .
- ٣٢- محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة السابعة والعشرين ، ص ٤٢٤ - ٤٢٥ .
- ٣٣- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، الجزء الثامن ، ص ٢٤٨ - ٢٥٢ .
- ٣٤- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٣ ، ص ٣٥٩ .
- ٣٥- محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، ص ٣٧١ و ص ٣٩٨ - ٤٠٩ .
- ٣٦- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، الجزء الثامن ، ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

- ٣٧- محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، ص ٦٣٠ - ٦٣٥ .
- ٣٨- المصدر نفسه ، ص ٧٠٦ - ٧٠٧ .
- ٣٩- المصدر نفسه ، ص ٧٢١ - ٧٢٤ .
- ٤٠- المصدر نفسه ، ص ٨٥٩ - ٨٦١ .
- ٤١- للاطلاع على البيان الرسمي للحكومة ينظر عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، الجزء الثامن ، ص ٢٥٣ - ٢٥٨ .
- ٤٢- محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، مطبعة الحكومة ١٩٥١ ، ص ٦٠ - ٦١ .
- ٤٣- محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، ص ١٩٧ ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب ، ص ٣٦١ .
- ٤٤- محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، ص ٧٥ - ٧٦ .
- ٤٥- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، الجزء الثامن ، ص ٢٦٩ - ٢٧٢ .
- ٤٦- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ، مطبعة الحكومة ١٩٥٣ ، الجزء الاول ، ص ٣٩٦ .
- ٤٧- المصدر نفسه ، ص ٤٠٢ .
- ٤٨- المصدر نفسه ، ص ٥٦٨ و ص ٦٣٧ .
- ٤٩- مجموعة محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة للاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧ ، مطبعة الحكومة - بغداد ١٩٥٨ ، ص ٢٧٦ - ٢٨٧ .
- ٥٠- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء العاشر ، صيدا ١٩٦١ ، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

المصادر :

- ١ - حنا بطاطو ، العراق (الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية) ، الكتاب الاول ، ترجمة عفيف الرزاز ، بيروت ١٩٩٥ .
- ٢ - د. راشد البروي ، اقتصاديات العالم العربي من الخليج الى المحيط ، طبعة ثالثة ، القاهرة ١٩٧٣ .
- ٣ - د. عبد الرحمن الجليلي ، محاضرات في اقتصاديات العراق ، معهد الدراسات العربية العلمية ، القاهرة ١٩٥٥ .
- ٤ - د. عبد الله شاتي عبهول ، دراسات تحليلية في تاريخ العراق المعاصر ، بغداد ٢٠٠٩ .
- ٥ - د. قاسم أحمد عباس ، وثائق امتيازات النفط في العراق ، الجزء الاول ، بغداد ١٩٧٢ .

- ٦ - د. محمد ازهر السماك ، اقتصاديات النفط ، بغداد ١٩٨١.
- ٧ - شارل عيسوي ومحمد بجانة ، اقتصاديات بترول الشرق الاوسط ، ترجمة محمد علي زيد، ابراهيم الشيخ وأحمد فراج ،مراجعة صاحب ذهب ، بيروت ١٩٦٦.
- ٨ - عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٣.
- ٩ - عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثامن ، صيدا ١٩٥٥.
- ١٠ - عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء العاشر ، صيدا ١٩٦١ .
- ١١ - علي البيرماني ، التقسيم المالي لامتيازات النفط في العراق ،مجلة التجارة ، العدد الرابع ، بغداد ١٩٦٧.
- ١٢ - كامل السامرائي ،القوانين الخاصة بالنفط ، بغداد ١٩٦٨.
- ١٣ - مجاضر مجلس النواب العراقي ،الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ،مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٥٠.
- ١٤ - مجموعة محاضر مجلس النواب ،الدورة الانتخابية الخامسة عشرة للاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧ ،مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٥٨ .
- ١٥ - محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٥١.
- ١٦ - محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ، الجزء الاول ، مطبعة الحكومة ،بغداد ١٩٥٣ .
- ١٧ - محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٥٠ .
- ١٨ - نوري عبد الحميد خليل ،التأريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥ - ١٩٥٢ ، بيروت ١٩٨٠.